ترجيحات بتغييرات في مستويات الإنتاج

محللون: اجتماع «أوبك+» المقبل حاسم

توقع مختصون ومحللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بفعل استئناف الإنتاج الأمريكي بعد توقف لفترة بسبب موجة الصقيع الشديدة وهي، التي أدت إلى تعطيل 40 في المائة من إنتاج تكساس، وبالتالي تصاعد المكاسب السعرية إلى أعلى وتيرة في 13 شهرا.

ولفت المختصون إلى أن الأسعار تتلقى دعما من قيود الإنتاج في مجموعة "أوبك+"، التي أدت إلى تحجيم المعروض النفطي، ولكن أنباء متوقعة عن العودة إلى زيادة الإنتاج بدءا من أبريل المقبل أدت إلى توقف المكاسب السعرية وتسجيل تراجعات ملموسة في نهاية الأسبوع الماضي.

وذكر لـ"الاقتصادية"، مختصون أن انخفاض المخزونات الأمريكية، وانتشار اللقاحات الجديدة أسهما في تعزيز معنويات السوق وزيادة الآمال في تعافي الطلب العالمي على النفط الخام في الأمد القصير، ولكن تبقى الضغوط على الأسعار من احتمالات تسارع وتيرة الإنتاج الأمريكي مرة أخرى إضافة إلى تأثير الإصابات الجديدة وظهور الفيروسات المتحورة في عديد من دول العالم.

وأوضحوا أن السعودية حذرت بقوة كل المنتجين من التراخي في تطبيق حصص خفض الإنتاج، وهو ما يعكس رؤيتها العميقة وتحسبها جيدا لمخاطر السوق، التي ما زالت قائمة بقوة تتسبب في ارتفاع حالة عدم اليقين.

ولفت المختصون إلى أن السعودية لخصت الوضع في سوق النفط الخام حاليا بأنها تتسم بعدم اليقين مع التشديد على ضرورة مقاومة المنتجين لإغراءات ارتفاع الأسعار، وحساب خطواتهم القادمة بدقة، وبما يضمن الحفاظ على ما تحقق ودعم توازن السوق بشكل مستدام.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة "كيو. إتش. إي" الدولية للطاقة إن التقلبات السعرية على الأرجح ستعود إلى الهيمنة على السوق النفطية بعد فترة من الارتفاعات القياسية المتوالية، التي دفعت خام برنت إلى أعلى مستوى في 13 شهرا، حيث تجاوز سعر خام برنت 65 دولارا للبرميل والخام الأمريكي 60 دولارا للبرميل، وذلك لأول مرة منذ فترة ما قبل اندلاع الجائحة.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية إن "أوبك+" مصممة على مواصلة خطة تقييد المعروض النفطي حتى نهاية (مارس) المقبل، وهو موعد انتهاء التخفيضات الطوعية الإضافية من جانب السعودية، ولم يتم تعديل ذلك بشكل طارئ على الرغم من فقد الولايات المتحدة نحو 40 في المائة من إنتاجها النفطي بسبب موجة البرد التي اجتاحت البلاد.

ويقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن الاجتماع المقبل لوزراء "أوبك+" هو من الاجتماعات الحاسمة، لأنه من المتوقع أن يشهد تبديلا في مستويات الإنتاج، مشيرا إلى ضرورة العمل حثيثا على احتواء تباين وجهات النظر، فيما يخص تطورات السوق وصعود الأسعار، حيث سيرغب قطاع غير قليل من المنتجين في العودة إلى الإنتاج بكثافة وتعويض تجميد الإنتاج، الذي تم أخيرا عند مستويات يناير الماضي.

«جولدمان» يرفع توقعه لسعر برنت في الربع الثالث

رفع جولدمان كوموديتيز ريسيرش توقعاته لسعر نفط برنت الخام عشرة دولارات للربعين الثاني والثالث من 2021، مشيرا إلى توقعات أقل للمخزونات، وارتفاع هوامش تكلفة استئناف أنشطة المنبع وتدفقات على المضاربة، بحسب ما نشرت "رويترز". ويتوقع البنك الأمريكي أن تبلغ أسعار برنت 70 دولارا للبرميل في الربع الثاني من 60 دولارا توقعها في السابق وأن تصل إلى 75 دولارا في الربع الثالث من 65 دولارا في السابق.

وقال جولدمان في مذكرة بتاريخ أمس الأحد "نعتقد أن استعادة التوازن بهذه الوتيرة الأسرع خلال ما كان من المتوقع أن تكون أيام الشتاء المظلمة سيعقبها عجز آخذ في التزايد هذا الربيع في الوقت الذي سينتعش فيه الطلب بوتيرة أسرع من العرض، مما يمهد الساحة لسوق حاضرة تتسم بالشح".

ويتوقع البنك الآن أن يبلغ الطلب العالمي على النفط 100 مليون برميل يوميا بحلول أواخر يوليو 2021 مقابل توقعاته السابقة لأغسطس 2021.

وارتفعت أسعار النفط إذ تثير العودة البطيئة لإنتاج الخام الأمريكي الذي انخفض بفعل الطقس المتجمد مخاوف بشأن الإمدادات في الوقت الذي ينتعش فيه الطلب.

قطر تورد 1.25 مليون طن سنويا من الغاز إلى بنغلاديش

سعد بن شريده الكعبي

وقعت قطر للبترول (حكومية)، اتفاقية طويلة الأمد مع شركة فيتول العالمية في بنغلاديش تورد بموجبها 1.25 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال.

وقالت الشركة القطرية في بيان، إنه "سيبدأ تسليم الغاز الطبيعي المسال في هذا العام، وهو ما يمثل تأكيداً على التزام قطر المستمر بتلبية احتياجات عملائها المتزايدة، إلى إمدادات موثوقة من الغاز الطبيعي المسال".

ولم تذكر قطر للبترول مدة العقد الموقع مع الشركة العالمية.

وعلق سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول قائلا: "نتطلع إلى بدء عمليات الإمداد للمساهمة في تلبية احتياجات جمهورية بنغلاديش من الطاقة."

وأضاف الكعبي أن هذه الاتفاقية تسلط الضوء على قدرة قطر الكبيرة على تلبية احتياجات شركائها.

وقطر من أكبر منتجي الغاز في العالم، وتعتزم رفع طاقتها الإنتاجية إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول 2027، وهو ما يشكل زيادة تبلغ 64 بالمئة عن مستوى الإنتاج الحالي البالغ 77 مليون طن سنوياً.

و"قطر للبترول"، شركة مملوكة للحكومة القطرية ومسؤولة عن مختلف الاستثمارات في مراحل صناعة النفط والغاز داخل البلاد وخارجها.

ارتفاع ثقة الشركات الألمانية بفضل قوة التصنيع

أظهر مسح أن ثقة الشركات الألمانية زادت على نحو يفوق المتوقع بكثير في فبراير ، لتبلغ أعلى مستوياتها منذ أكتوبر إذ يدعم القطاع الصناعي أكبر اقتصاد في أوروبا على الرغم من قيود إجراءات العزل العام.

وقال معهد إيفو إن مؤشره لمناخ الأعمال زاد إلى 92.4 من مستوى معدل صعودا عند 90.3 في يناير، بحسب "رويترز".

كان استطلاع أجرته رويترز لآراء محللين أشار إلى قراءة عند 90.5 في فبراير . وتفوق القراءة حتى أعلى التوقعات في الاستطلاع.

وقال كليمنس فيوست رئيس المعهد في بيان "الاقتصاد الألماني قوي على الرغم من العزل العام ما يرجع بصفة أساسية إلى قوة الاقتصاد الصناعي".

السودان يوجه ضربة إلى السوق السوداء للعملة

وجه البنك المركزي السوداني ، ضربة إلى السوق السوداء للعملة، بتوحيد أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني، في إطار إجراءات تتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي، ويخشى أن تعمق الاستياء الشعبي في ظل أزمة اقتصادية مستفحلة.

ووفقا لـ"الفرنسية"، يهدف الإجراء إلى القضاء على السوق السوداء التي بلغ فيها سعر الدولار الأمريكي 400 جنيه، وفيما لم يوضح البنك المركزي السعر الذي تقرر توحيد سعر الصرف على أساسه، إلا أن خطاب تعليمات منه قال "إنه سيحدد سعرا أساسيا يوميا من واقع سعر السوق بين البنوك ودور الصرافة".

وأوضحت عدة مصادر مصرفية من القطاع الخاص أن البنك المركزي حدد سعر الصرف الاسترشادي عند 375 جنيها سودانيا للدولار، من سعر الصرف الرسمي السابق البالغ 55 جنيها.

ويتوقع محللون أن يُخفض سعر الصرف الرسمي بشكل كبير نحو مستويات السوق السوداء، وأن تؤدي خطوة بنك السودان بتعويم العملة المحلية إلى زيادة أسعار السلع، في حين يعاني السكان التضخم الذي تجاوز 300 في المائة، في (يناير) الماضي. وقال المصرف في بيان "إنه لمعالجة هذه الاختلالات استقر رأي حكومة الفترة الانتقالية على تبني حزمة من السياسات والإجراءات تستهدف إصلاح نظام سعر الصرف وتوحيده، ولا سيما أن الإجراء يسمح بتحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب".

وأوضح البنك المركزي أنه قرر أيضا "تحويل الموارد من السوق الموازية إلى السوق الرسمية واستقطاب تحويلات السودانيين العاملين في الخارج عبر القنوات الرسمية"، مؤكدا أنه يريد "الحد من تهريب السلع والعملات وسد الثغرات لمنع استفادة المضاربين من وجود فجوة ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية".

وقال محمد الفاتح زين العابدين محافظ البنك المركزي للصحافيين ، "من شروط المانحين لتمويل مشروع دعم الأسر الفقيرة توحيد سعر الصرف، و ستبدأ أموال المانحين تنزل في حساب وزارة المالية".

الصين تحث الولايات المتحدة على إلغاء الرسوم الجمركية

حثت الصين إدارة الرئيس الأمريكي جو بادين على اتخاذ خطوات "لبناء حسن النوايا" بين الجانبين بما ذلك إلغاء الرسوم الجمركية الإضافية والعقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على المنتجات الصينية.

وقال وزير الخارجية الصيني وانج يي أمام منتدى في العاصمة بكين إنه على الجانبين الأمريكي والصين إعادة فتح منصات الحوار التي تم غلقها خلال حكومة ترامب والتراجع عن بعض سياسات الإدارة الأمريكية السابقة وفقا لـ"الألمانية".

وأكد الوزير الصيني على ضرورة إلغاء "ألرسوم غير المقبولة" والتخلي عن "الكبح غير المنطقي" للتقدم التكنولوجي الصيني، كما أشار إلى القيود المفروضة على وسائل الإعلام والطلبة الصينيين في الولايات المتحدة.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن الوزير القول إنه "في ظل الظروف الراهنة" يمكن للجانبين البدء بالموضوعات الأسهل والتفاعل بنشاط "لبناء حسن النوايا"، مضيفا أن بكين وواشنطن مازالتا قادرتين على "تقديم أشياء كبيرة" للعالم.

وانج يي

وقال الوزير "نأمل في أن يعدل الجانب الأمريكي سياساته في أسرع وقت ممكن".

وأشارت بلومبرج إلى أن تصريحات وزير الخارجية الصيني هي أرفع تعليق صيني على العلاقات الأمريكية منذ المحادثة الهاتفية التي جرت بين بايدن ونظيره الصيني شي جينبينج في وقت سابق من الشهر الحالي.

إيطاليا تضع «فروقاً» بشأن مخاطر عودة الأنشطة التجارية

تعتزم الحكومة الإيطالية وضع فروق أكثر وضوحا بشأن المخاطر المرتبطة بعودة الأنشطة التجارية في إيطاليا، وتقرير إذا ما كانت هناك حاجة إلى قواعد جديدة لمكافحة السلالات الأكثر قابلية للعدوى من فيروس كورونا.

وفيما يتم عقد اجتماع لمجلس الوزراء ، يجري ماريو دراجي رئيس الوزراء تقييما للقانون الحالي الذي يحكم تدابير مكافحة كورونا والخطوات التالية التي يجب اتخاذها، ودرجة المخاطر المرتبطة بالمطاعم والمتاحف ودور السينما وصالات الألعاب الرياضية، وفقا لتقارير إعلامية محلية.

وقالت صحيفة "لا ريبوبليكا" ، "إن دراجي، الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، يخطط لإشراك البرلمان والأقاليم بشكل أكبر في القرارات، وستعني مثل هذه الخطوة أن الشركات، بما في ذلك مشغلو مصاعد التزلج على سبيل المثال، ستتعرف على عمليات الإغلاق المخطط لها مسبقا، بدلا من قبلها بيوم واحد كما حدث في الآونة الأخيرة".

وتخطط إيطاليا لمواصلة تخصيص الأقاليم إلى ثلاث فئات حسب درجة المخاطر المحتملة، حسبما أفادت صحيفة "كوريري ديلا سيرا". وبالمثل، من المرجح أن يظل الحظر المفروض على السفر بين هذه الأقاليم ساريا، مع استثناءات للعمل أو حالات الطوارئ. وهناك شائعات بأنه قد يتم تطبيق قواعد إضافية أكثر تقييدا للأقاليم كل على حدة – مثل بيروجيا في وسط إيطاليا، حيث تنتشر السلالة البرازيلية من فيروس كورونا. وحتى الآن، سجلت إيطاليا أكثر من 95 ألفا و400 حالة وفاة مرتبطة بالفيروس وأكثر من 2.79 مليون حالة إصابة منذ بدء الوباء.

سنغافورة تبيع سندات بنية تحتية بقيمة 2.7 مليار دولار سنغافوري

يتوقع المحللون في مصرف "ماي بنك" قيام سنغافورة ببيع سندات لتمويل مشروعات بنية تحتية بقيمة 2.7 مليار دولار سنغافوري خلال ثلاثة أشهر فقط، أسرع من أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.

نتيجة ذلك، منح البنك المركزي ما مجموعه 118 رخصة عمل في قطاع التكنولوجيا المالية تسمح للشركات بالنشاط في كل دول الاتحاد الأوروبي.

وأشارت بلومبرج إلى أن المحللين في "ماي بنك" إن الشريحة الأولى من الطرح ستكون بقيمة 1.5 مليار دولار سنغافوري على الأقل. ومن المحتمل أن يكون مدى هذه السندات أكثر من 30 عاما.

ورفع ماي بنك تقديراته لإجمالي طروحات السندات السنغافورية من 27.1 مليار دولار إلى 30.6 مليار دولار سنغافوري.

ليتوانيا تتحول إلى مركز لشركات التكنولوجيا البريطانية

نتيجة بريكست، تتحول ليتوانيا تدريجيا إلى مركز للتكنولوجيا المالية الجديدة حيث يأتي عدد متزايد من الفاعلين من بريطانيا سعيا لمواصلة العمل في الاتحاد الأوروبي. والدولة المطلة على بحر البلطيق والتي تعد نحو ثلث سكان لندن، صارت رائدة في أوروبا بمجال التكنولوجيا المالية المبتكرة مع وجود 230 مجموعة ناشطة في القطاع أكثر من ثلاثين منها بريطانية الأصل. كان بنك "ريفوليوت" ومقره لندن من أوائل البنوك التي فتحت فرعا في ليتوانيا بعد فترة وجيزة من استفتاء بريكست عام 2016 بحسب الفرنسية و قال مدير البنك في ليتوانيا فيرجيليوس ميركس إن هذا البلد "صار حاليا مركزا لعملياتنا في أوروبا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي".

وأضاف "افتتحنا مكتبنا في فيلنيوس عام 2017 بعد فحص بيئة أعمالها المؤاتية للتكنولوجيا المالية"، وأشار خاصة إلى سرعة نيل الرُخص واليد العاملة المحليّة الماهرة. وفق وكالة "انفست ليتوانيا" الحكومية، يوظّف القطاع حاليا أكثر من أربعة آلاف شخص في البلاد، بزيادة تتجاوز 18 بالمئة مقارنة مع 2020.

وتقول المسؤولة في البنك المركزي الليتواني جيكاترينا غوفينا إنه "خلال الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بدأت مجموعات التكنولوجيا المالية في البحث عن قاعدة أوروبية جديدة، وأصبحت ليتوانيا أحد خياراتها الرئيسية".

– 118 رُخصة – تقول ليتوانيا إنها قادرة على النظر في طلبات الترخيص الضرورية خلال ثلاثة أشهر فقط، أسرع من أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.